انتخابات الجزائريين بالبلدية الكاملة الصلاحية مستغانم 1919– 1930م

الدكتورة/ علوان آمال
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس الجزائر.
amelane@ hotmail.fr

الدكتورة/ ياقوت كلاخي
جامعة ابن خلدون تيارت الجزائر.
yakalakhi444@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2018/11/27 تاريخ القبول: 2018/12/11 تاريخ النشر: 2018/12/17

الملخص:

سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية دراسة موضوع الانتخابات واضعين نصب أعيننا ممارسة الجزائريين لهذا الحق السياسي وكيفية تفاعلهم مع الوضع الجديد المتمثل في دخولهم الحياة السياسية والمعترك الانتخابي مع سنة 1919، التي كانت سنة بارزة في تاريخ الاستعمار الفرنسي بالجزائر ، ففي هذه السنة أصبح للجزائريين حق الترشح والانتخاب وإعداد الحملات الانتخابية وتأدية مهامهم النيابية على مستوى المجالس الاستشارية الثلاث (المجلس البلدي، المجلس العام، المجلس المالي) ، في ظل الاستعمار الفرنسي، سنسلط الضوء على بلدية مستغانم الكاملة الصلاحية، في الفترة مابين 1919–1930 للتعرف على واقع واتجاهات المشاركة السياسية للجزائريين بهذه البلدية ومحاولة معرفة سلوكهم

الانتخابي معتمدين على مجموعة من الوثائق الأرشيفية والصحف التي غطت الحدث الإنتخابي وأفادتنا بأسماء المرشحين وعدد الأصوات التي فازوا بها،وكذا المواضيع التي ناقشها المنتخبون الجزائريون داخل تلك المجالس، وقد خلصنا إلى أن الإنتخابات بمستغانم ساد فيها التيار المحافظ وهي عائلات كانت لها سلطة اجتماعية وسياسية –عائلات غنية –، ناقشوا قضايا اكتست معظمها طابعا اقتصاديا، وهي مناقشات منطقية بالنظر إلى ظرفها الزمني وهو نهاية الحرب الكونية الأولى، وماألحقته السياسة الاستعمارية من أضرار بالاقتصاد الجزائري نتيجة استتراف خيراته .

الكلمات المفتاحية: الانتخابات – بلدية مستغانم – المجالس الاستشارية الثلاث – السياسة الاستعمارية .

Abstract :

In this paper, we will try to study the subject of the elections, keeping in mind the Algerian's practices of this political right, and how they reacted to the new situation of political and electoral life in 1919, which was a prominent year in the history of French colonialism in Algeria. The right to candidature, to vote, to prepare electoral campaigns, and to carry out their parliamentary duties at the level of the three advisory councils (the Municipal Council, the General Council, the Finance Council). Under French colonialism,

we will highlight the full municipality of Mostaganem, 1919-1930 to identify the reality and trends of the political participation of Algerians in this municipality and try to know their electoral behavior based on a collection of archival documents and newspapers that covered the electoral event and gave us the names of the candidates and the number of votes they won, as well as the topics discussed by the elected Algerians within those councils. The elections in Mostaganem were dominated by the conservative current, families with social and political authority - wealthy families - who discussed issues that were mostly economic in nature. These were logical discussions given their circumstance, the end of the first global war, Colonial damage to the economy despair over the Algerian as a result of the depletion of its wealth.

Keywords: Elections - Municipality of Mostaganem - Three consultative councils - Colonial policy.

توطئة:

عرفت نظم الحكم القديمة والحديثة خاصة الديمقراطية الليبرالية منها الانتخاب، هذه السلطة القانونية التي يقررها المشرع للمواطنين للمشاركة في إختيار السلطات العامة في الدولة، وبمعنى أبسط يعتبر الانتخاب الوسيلة الشرعية والقانونية التي يتم بواسطتها اختيار المواطنين للذين يسيرون شؤونهم، غير أن

ممارسته في بلد يخضع للاستعمار الاستيطاني يجعل منه موضوعا مثارا للدراسة، كونه حقا شرعيا يتعارض مع مصالح الاستعمار التي لا تمت للشرعية بصلة.

لكننا نلحظ مبادرة فرنسا بإعطائها حق الممارسة الانتخابية للجزائريين في إطار سياسة دمجهم في الحياة السياسية، بعد أن دافعوا عنها وهيئوا لها سبل النصر خلال الحرب العالمية الأولى 1914-1918.

سنحاول خلال هذا المقال معالجة موضوع الانتخابات واضعين نصب أعيننا ممارسة الجزائريين لهذا الحق السياسي وكيفية تفاعلهم مع الوضع الجديد المتمثل في دخولهم الحياة السياسية والمعترك الانتخابي في ظل الاستعمار الفرنسي، فهدفنا من خلال هذه الدراسة التعرف على واقع واتجاهات المشاركة السياسية للجزائريين، كما حاولنا معرفة سلوكهم الانتخابي ولتحقيق هذا الغرض سلطنا الضوء على منطقة مستغانم، التي شهدت على غرار المدن الجزائرية الأخرى إنتخابات 1919م، أما فيما يخص تحديد فترة الدراسة بـــ 1919-1930 فيرجع إلى حدثين هامين هما:

1- صدور بعض الإصلاحات المتمثلة في قانون 4 فبراير 1919 المعروف بقانون جونار، الذي أدخل بعض التعديلات الخفيفة على نظام الانتخابات في الجزائر.

2-أما الحدث الثاني هو احتفال الفرنسيين سنة1930م .بمرور قرن على احتلالهم أرض الجزائر، فتلك الاحتفالات وما رافقها من تجريح كانت تنبيها قويا للشـــعب

الجزائري الذي دخل مرحلة جديدة من المواجهة السياسية مع الاستعمار، ففي رأي أحمد توفيق المدني: " احتفال الفرنسيين قد قدم القضية الجزائرية عشرين سنة على الأقل"(1). فالدعاية الفرنسية الجارحة للجزائريين، أيقظت كافة التشكيلات السياسية، وكانت دافعاً لتشكيل التنظيمات المختلفة كالجمعيات الثقافية، الأحزاب السياسية والصحف الجزائرية الوطنية [2]، التي عملت على مناهضة الاستعمار الفرنسي بالطرق السلمية.

فما هي طبيعة التعديلات التي أدخلت على نظام الانتخابات في الجزائر؟ وهل خدمت مصالح الجزائريين أم كانت حلا صوريا جسدت من خلالها فرنسا مشاريعها الاستعمارية؟ وهل اقتصر التمثيل النيابي خلال هذه الفترة على الأعيان والعائلات العريقة بمستغانم أم تعداها إلى فئة اجتماعية جديدة ؟

ارتكز التنظيم الإداري في الجزائر على السلطة المدنية بمقتضى ما سنته الجمهورية الثالثة منذ 1871، وانطلاقا من هذه السنة أصبح يمثل فرنسا في الجزائر حاكماً عاماً مدنياً يتبع وزارة الداخلية بدل وزارة الحربية كما كان عليه الحال سابقا قبل 1871، وقسمت الجزائر إلى عمالات ثلاث (قسنطينة، الجزائر، وهران) التي مثلها ولاة مدنيون معينون من قبل الحاكم العام، وأما منطقة الجنوب

فكانت تحت الحكم العسكري، وقد احتوت العملات الثلاث على نوعين من البلديات [3].

البلديات كاملة الصلاحية: أين يكثر المستوطنون الأوروبيون المعمرون أما الجزائريون فيتمركزون بنسبة قليلة، حيث ينتخب المعمرون رئيس البلدية وأعضاء المجلس البلدي بنفس الطريقة الانتخابية بفرنسا ولا يشاركهم في ذلك الجزائريون.

البلديات المختلطة: أين يكثر السكان الأصليون الجزائريون (الأهالي)، ولا تحتوي إلا على نسبة قليلة من الأوربيين، ويدير شؤونها حاكم إداري معين من الحاكم العام رفقة مستشارين جزائريين تعينهم السلطات الاستعمارية.

أما المكاتب العربية فقد عين مكانها إداريون مدنيون في البلديات المختلطة أثناء حكم الجمهورية الثالثة، وأصبحت مهمتها مقتصرة على المنطقة العسكرية بالجنوب[4].

إذا توقفنا عند إشكالية التمثيل النيابي للجزائريين، فنجدها قد اقتصرت في بدايتها على التعيين لا على الانتخاب، مما يوضح أن فرنسا كانت حذرة في سياستها اتجاه الجزائريين، لما يمكن أن يشكله هؤلاء من خطر إذا ما تمتعوا بحقوقهم السياسية خاصة التمثيل الجاد والكافي في المجالس النيابية، مع محاولة الجزائريين الدائمة لتوسيع قاعدتهم الانتخابية عن طريق المطالب والعرائض، ومثالا على ذلك ما تبنته فئات جزائرية من تلمسان مع اللجنة التونسية وما اشتركوا فيه من مطالب

عبر عريضة أرسلت إلى مؤتمر الصلح المنعقد 18جانفي 1919، التي طالبوا من خلالها بضرورة إصلاح أوضاعهم الداخلية من بينها قضية التمثيل النيابي لدى المجالس الاستشارية مقابل المجهود المبذول خلال الحرب [5] حيث شارك فيها أكثر من 17300مجند[6] .

أدركت بعض الأوساط الفرنسية جدية هذا الطرح وخطورته، فحاولت السلطات الفرنسية التدخل بطريقة تخدم بها المصالح الفرنسية أولا وتتفادى من خلالها ظهور أفكار سياسية قد تؤدي بالقضاء على الوجود الفرنسي بالجزائر ثانيا.

لتبدأ مرحلة النضال السياسي مع 1919، التي كانت سنة بارزة في تاريخ الاستعمار الفرنسي بالجزائر، تميزت بتولي **جونار** منصب حاكم عام بالجزائر وإصدار قانون 4 فيفري 1919[7]، المعروف بقانون جونار فأصبح للجزائريين حق الترشح والانتخاب وإعداد الحملات الانتخابية وتأدية مهامهم النيابية على مستوى المجالس الاستشارية الثلاث (المجلس البلدي، المجلس العام، المجلس المالي) [8]، كما نص القانون على توسيع القسم الانتخابي الخاص بالجزائريين (الأهالي) ليرتفع عدد المنتخبين من 15000 إلى حوالي 400000 منتخب، بحيث لا يتجاوز عدد الجزائريين ربع جملة الأعضاء الأوروبيين في كل مجلس من المجالس الاستشارية الثلاث [9]، وارتفع عدد المستشارين البلدين المسلمين من 6 إلى 9 ،

ونال المستشارون حق الاشتراك في انتخاب رؤساء البلديات، علما أن قانون 4 فبراير نص على:

- إلغاء الضرائب المعروفة بقسم الضرائب العربية.
- منع حق الترشح للانتخاب لكل جزائري.
- فتح باب التجنس للجزائريين مع التخلي على أحوالهم الشخصية كمسلمين[10].

أما مرسوم 6 فبراير1919 فقد اشترط على المنتخبين الجزائريين توفر الشروط الآتية: والتي وردت في المادة 10 من المرسوم[11] .

- أن يكون لديه 25 سنة .
- أن يكون قد أقام في بلديته سنتين متواصلتين على الأقل.
- أن يوجد في إحدى الحالات الآتية :
- مالكا أو تاجرا مسجلا لدى المصالح المعنية لسنة على الأقل.
- موظف لدى الدولة أو البلدية أو العدالة أو متقاعد يتقاضى أجرا من السلطات الفرنسية.
- عضوا في الغرفة الفلاحية أو الغرفة التجارية .
- حاملا لوسام فرنسي.
- حاصلا على جائزة من الفرنسيين في مسابقات أو معارض ثقافية .

أولا: الموقع الجغرافي والوضعية الديمغرافية لمستغانم:

تقع مستغانم شرق وهران مركز العمالة الغربية، وهي من بين المدن الجزائرية الضاربة بعمقها في التاريخ، كانت تسمى في عهد الإمبراطورية الرومانية " Murustuga" [12]، سقطت تحت الاحتلال الفرنسي سنة 1833[13]، ومنذ ذلك التاريخ اتخذت كمحمية عسكرية حتى سنة 1845[14]، وفي سنة 1848[15] أنشأت دائرة مستغانم، اهتمت فرنسا بتعمير المنطقة لكونها تمثل موقعا اقتصاديا خاصة وأنها عرفت بأراضيها الخصبة.

قطنتها مجموعات سكانية معتبرة منذ العهد العثماني[16]، أما تركيبتها الاجتماعية فقد تكونت من الحضر*، الكراغلة* والجزائريين، وقد وصلت بها الكثافة السكانية سنة 1732م إلى 40000 ساكن، أما الأتراك فقدر تعدادهم بـــ 45000 ساكن سنة 1833[17]، لكن تعداد السكان ازداد خلال العهد الاستعماري، وحسب إحصائيات 1931 فإن عدد السكان بدائرة مستغانم وصل إلى 32007 فرنسي، منهم 2000 جزائري مجنس، و39449 جزائري غير مجنس، 571 مهاجر غير مسلم، 1393 مهاجر مسلم، أما مساحتها فقد قدرت بـــ 2934038 هكتار، في حين احتوت مدنية مستغانم مع ملحقاتها على 10836 فرنسي، 13826 جزائري، 1940 مهاجر غير مسلم، 273 مهاجر مسلم[18].

و نلاحظ من خلال الإحصائيات ارتفاع الكثافة السكانية بمستغانم ما بين 1926-1931 الناتجة عن الزيادة الغير الطبيعية إثر الهجرات الداخلية المتتالية للعمل بميناء المدينة[19].

ثانيا:الإطار الإداري والتقسيم الانتخابي لمستغانم:

تعد مقاطعة مستغانم إحدى دوائر عمالة وهران، وقد احتوت على 8 بلديات مختلطة، و26 بلدية كاملة الصلاحية بدءا ببلدية مستغانم[20]، أي أن عدد سكانها الأوربيين يفوق عدد السكان الجزائريين (الأهالي)، وبناء عليه فإن العملية الانتخابية ستكون منقسمة إلى قسمين: القسم الأوربي، و القسم الجزائري (الأهلي Indigène)، وقد ظل أمر توحيدهما مطالبا أساسيا للسياسيين الجزائريين.

عاشت مستغانم- كغيرها من المدن الجزائرية- سير العملية الانتخابية في المجالس الاستشارية الثلاث حيث اختلف طابع الانتخابات فيها اختلاف أهميتها .

قبل الولوج في هذه الانتخابات نود توضيح بعض النقاط التي من شأنها توضيح الرؤى حول كيفية أداء الجزائري لحقه في التمثيل النيابي على مستوى المجالس الاستشارية الثلاث، إضافة بعض الإيضاحات الخاصة بالتمثيل النيابي للجزائريين في مدينة مستغانم.

- تمثل مستغانم مدينة كاملة الصلاحية .

– على الناخب الجزائري أن تتوفر فيه الشروط الضرورية المنصوص عليها.

– يحق للجزائري المسجل على مستوى القوائم الانتخابية انتخاب النواب داخل المجالس الاستشارية الثلاث: المجلس البلدي ،المجلس العام، المجلس المالي.

– يحق للجزائري المسجل فقط حق التصويت على 12 نائبا يمثلون على مستوى المجلس البلدي . – يشارك كل جزائري مسجل في القوائم البلدية بمستغانم في انتخاب نائب واحد على مستوى المجلس العام مع المقاطعات التابعة لدائرة مستغانم .

–يشكل الجزائريون بمستغانم والمقاطعات التي تلحق بها قسما انتخابيا واحدا أثناء انتخابات اللجان المالية، ويحق لهم التصويت على نائب واحد فقط لتمثليهم على مستوى المجلس المالي [21].

ثالثا– انتخابات المجلس البلدي لمستغانم في 7 ديسمبر 1919:

كان على الجزائريين في مستغانم انتخاب 12 نائبا، بينما ينتخب الأوروبيون 36 نائبا، إنّ قانون 4 فيفري 1919 أقر أن يُمثل الأوربيون بـــستة وثلاثون 36 نائبا[22] في البلديات التي يصل بها عدد الأوروبيون إلى 60001 وما فوق[23] وهو ما يوضح مدى إجحاف السلطات الاستعمارية في حق الجزائريين .

شارك الجزائريون بمستغانم في الانتخابات البلدية ليوم 7 ديسمبر 1919 بقائمة واحدة، أسفرت على النتائج التالية حسب ما ورد بجريدة (24) Ain Sefra* :

اسم المترشح	عدد الأصوات المحصل عليها	اسم المترشح	عدد الأصوات المحصل عليها
بن كريتلي مصطفى	520	عليوة مصطفى	359
قارة مصطفى	441	بن كريتلي هواري	452
عبد الرحمن قاصد علي	358	بن يخو الطيب	459
دلغرانج روني	503	بن قريقش خليل	447
بن تامي حمو	431	بن داني محمد	404
بن إسماعيل محمد	348	سي يعقوب إبراهيم	347

ولم تتطرق الجريدة إلى نتائج الدورة الأولى، ولا إلى الحملات الانتخابية للمرشحين الجزائريين عدا إعلانها عن نتائج الدورة الثانية، ولا يبدو ذلك غريبا لتوجه الجريدة اليميني المتطرف المتشدد اتجاه قضايا الجزائريين، ومما تجدر الإشارة

إليه ترشح الأوروبي "دلغرانج روني" بين الجزائريين، وفي الأمر احتمال أن يكون أحد المتعاطفين مع القضية الجزائرية، على غرار الأوروبي " شالوم هنري" المترشح ضمن قائمة المصالحة العامة لانتخابات 1919 بوهران، وهو الذي عرف بتعاطفه الكبير مع الجزائريين "الأهالي" ودفاعه على مصالحهم[25].

وبما أن الفترة قد ميزتها بداية جديدة للحركة الوطنية الجزائرية، وعلى عكس عماليتي الشرق والوسط اللتين شهدتا حركة سياسية موحدة، وظهور طبقة من الجزائريين الواعين مثل الأمير خالد رائد "التيار الإصلاحي"، وابن جلول رئيس "فدرالية المنتخبين المسلمين"، نجد أن عمالة الغرب وهران كانت بعيدة عن الجو السياسي الموحد، حيث ساد فيها التيار المحافظ [26] من قدماء المحاربين ورجال الطبقة الغنية والمرابطين أو المنتمين إلى الزوايا هذا التيار الذي تمسك بعواطفه القوية نحو فرنسا، وتقدم إلى الانتخابات بدافع الحفاظ على مصالحه عند نهاية الحرب العالمية الأولى[27]، ومستغانم هي الأخرى شهدت دخول هذا التيار المعترك الانتخابي ممثلة في العائلات الغنية مثل بن كريتلي، قارة مصطفى، بن تامي، بن سماعيل، بن داني، يعقوب، بن قريقش، بن يخو، بن عليوة، وهي عائلات كانت لها سلطة اجتماعية و سياسية، مما سهل على فرنسا التحكم في انتخابات 1919، وسيظهر أشخاص آخرون في الانتخابات اللاحقة اللذين سيمثلون كغيرهم الاتجاه المحافظ .

وعن مناقشات المجلس البلدي فقد كانت قضية التعليم من المواضيع التي طرحت ونوقشت في جلسة 5 جوان1920، ومن أهم الأولويات التي ركز عليها الأعضاء المناقشون، ضرورة بناء المدارس، خاصة مدارس للبنات الجزائريات، كما عرض الجزائريون في جلسة 12 جوان 1920 مشروع إمداد ضواحي "تجديت" بالمياه الصالحة للشرب، وأجمع الأعضاء على اقتراض مبلغ مالي بقيمة 1500 فرنك فرنسي، قصد بناء مركز شرطة لمنطقة "تجديت"، في 13 ديسمبر 1922 ناقش الأعضاء قضية تنظيف ضاحية "تجديت"، ووافق رئيس البلدية على استلام هذا المشروع ابتداء من 14 جوان 1923[28]، الذي شمل تنظيف طرق وضواحي مستغانم الخاصة بالأوربيين، بما في ذلك طرق ضاحية **تجديت**.

رغم احتفاظ فرنسا بكتلة المحافظين من العائلات التي كان لها شأن في المدينة، فلا يمكننا الحكم عليها بالموالاة وخدمة الإدارة الاستعمارية بشكل مطلق، فالأعضاء الجزائريون ناقشوا قضايا اكتست معظمها طابعا اقتصاديا، وهي مناقشات منطقية بالنظر إلى ظرفها الزمني وهو نهاية الحرب الكونية الأولى، وماألحقته السياسة الاستعمارية من أضرار بالاقتصاد الجزائري نتيجة استتراف خيراته، وبطبيعة الحال لم تكن مقاطعة مستغانم لتستثنى من هذه الوضعية، فكان لزاما على الأعضاء مناقشة تحسين الوضع الاقتصادي للجزائريين بهذه المدينة والذي ازداد سوءا عقب الأزمة المالية التي أصابت العملة الفرنسية، مما تسبب في تعطيل

مشاريع الصناعة الضخمة، إضافة إلى عجز الاقتصاد التقليدي الجزائري على الصمود أمام ما واجهه من عراقيل وإعاقات، كنقص الوسائل المادية[29]، و لم يكن المجتمع الريفي أكثر حظا من المدينة فقد تسببت رداءة الأحوال الجوية في تقلص المساحة الزراعية إذ اضطر الفلاح الجزائري إلى بيع أراضيه أو التخلي عنها بحثا عن مصدر عيش جديد[30]، وهو ما أدى حتما إلى زيادة الكثافة السكانية في المناطق التي تتواجد بها فرص العمل كالمدن الكبرى مثل الجزائر، وهران، عنابة، قسنطينة ومستغانم التي اتجهت اليها الكثير من هجرات الداخلية، مما ترتب عنها تأثيرات سلبية، كندرة المواد الغذائية وارتفاع أسعار الخبز والدقيق والبيض، إضافة إلى تدهور أجر الجزائري، الذي أصبح غير كافٍ لسد الحاجيات اليومية، إذ تراوح ما بين 0.50 فرنك إلى 1.50 فرنك على الأكثر[31]، حيث بلغ عدد المحتاجين بمدينة مستغانم 448 شخصا بين شيخ وامرأة وطفل و197 عائلة معوزة، والذين تكلفت بهم مكاتب الجمعيات الخيرية[32]، لذلك استفحلت مظاهر سلبية في أوساط المجتمع الجزائري كالبطالة، سرقة المحاصيل الزراعية، كما انتشرت ظاهرة التسول عند الجزائريين الذين لم تتح لهم فرص العمل، لكن من شارك منهم في الحرب وتعلم خلالها الحرف والتجارب، مارسوا حرف يدوية في الصناعات المحلية أو بمنازل المعمرين أو موظفين في البريد، وعلى الرغم من المخلفات السلبية للحرب العالمية الأولى، إلا أنها أيقظت الوعي السياسي والوطني للجزائريين[33].

رابعا–انتخابات المجلس العام بمستغانم يوم 01 فبراير 1920:

المجلس العام ويدعى بمجالس العمالة l'Assemblées Départementale، وظيفة ممثليها السهر على قضايا المناطق التابعة إداريا للعمالة، وقد أنشأت هذه المجالس في 2 أكتوبر1858 خلال فترة حكم الجمهورية الثانية، وكان نوابها يعينون من قبل نابليون الثالث، ولم يطبق قانون الانتخاب الخاص بهذه المجالس إلا في 11 جوان 1870 ، لكنه اقتصر في البداية على الأوروبيين فقط دون الجزائريين المسلمين الذين كانوا يعينون من قبل رئيس العمالة، إلى أن سُمح لهم بالانتخاب ابتداء من 24 سبتمبر 1908، شريطة ألا يتعدى ستة أعضاء.

و مع إصلاحات 1919 أصبح للجزائريين حق الانتخاب بمقتضى مرسوم 25 نوفمبر 1919 ليزداد عدد الأعضاء من ستة إلى تسعة في عمالة الغرب وهران،[34] كانت تنقسم إلى ستة مقاطعات إدارية قبل 1919 وهي:

وهران، مستغانم، تيارت، معسكر، سيدي بلعباس، تلمسان، لتنقسم سنة 1920 إلى تسعة مقاطعات انتخابية وهي: وهران، معسكر، سعيدة، مستغانم،عين كرمان (واد رهيو)، تيارت، سيدي بلعباس، تلمسان، منتانياك (الرمشي)[35] ،ثم ازداد عددها إلى عشرة مقاطعات انتخابية سنة 1937 بإضافة كل من عين تموشنت وغليزان. [36]

و قد ضمت مستغانم –الدائرة الانتخابية الرابعة –عددا معينا من الملحقات كانت أولها مدينة مستغانم كبلديةً كاملة الصلاحية، و التي انتخب ساكنوها من الجزائريين نائبا واحدا لتمثيلهم داخل المجلس العام مع ممثلي الدوائر الانتخابية الأخرى.

حرصت السلطات الاستعمارية على إعطاء الصبغة الشرعية لأول انتخابات في المجالس العامة، وذلك بتذليل كل العراقيل التي من شأنها إعاقة العملية الانتخابية، فأصدرت تعليمات لتسهيلها، وحاولت اجتناب الضغوطات الإدارية التي يمكن أن تصدر عن رؤساء الدوائر، فألحت على ضرورة تهيئت الجو للمنتخبين، وإعطاء الحق لكل جزائري لتسجيل نفسه في القوائم الانتخابية[37].

شهدت مستغانم المقاطعة الإدارية الرابعة– في الفاتح فبراير1920م انتخابات المجلس العام، أين تقدم "**بن داني محمد**" بحملة انتخابية من بين ما جاء فيها:

" اقتربت ساعة اختيار مرشحين لانتخابات المجلس العام، وبناءا على ما أتت به إصلاحات 1919 القاضية بتوسيع المشاركة الانتخابية للجزائريين ضمن الحياة السياسية، لي الشرف أن أكون أحسن ممثل يحضى بأصواتكم وإننا أتينا لأجلكم رغبة في خدمتكم."[38].

وقد أسفرت النتائج الانتخابية على: 3977 مسجل، 2486 منتخب و 3481 صوت معبر عنه، وفاز في هذه الانتخابات "**بن داني محمد**" المتحصل على 2238 صوت[39]، في حين لم يتحصل "**بن كريتلي**" سوى على 1223 صوت[40].

وربما يرجع تفوق "**بن داني محمد**" لكونه عضوا بالمجلس البلدي مما أكسبه شعبية ساعدته على الفوز، أو لكونه أحد مالكي الأراضي مما يوحي لنا على انه كان ينتمي إلى عائلة فلاحية غنية وهو ما يعزز نجاحه ودعمه من قبل رؤساء الجماعات والقياد و بعض شيوخ الزوايا[41].

أما عن موقع **بن كريتلي** فلم تطلعنا الوثائق ولا الجرائد على حملته الانتخابية، ولذلك لم نتمكن من ضبط اسمه كاملا، إلا أننا نظن أنه **بن كريتلي مصطفى** بصفته أحد المنتخبين في المجلس البلدي شأنه شأن منافسه **بن داني محمد**، ومن الواضح أن السلطة الفرنسية والإعلام كانا يركزان على الناخبين والمترشحين الفرنسيين في حين غضوا الطرف عن المترشحين الجزائريين.

تطرق المنتخبين الجزائريين–على مستوى المجالس العامة– لقضايا اكتست في مجملها طابعا هاما، كالجانب الإقتصادي ففي جلسة 23 أكتوبر 1920م طرح "**بن داني**" صعوبة ضمان مؤونة المسلمين في مقاطعة مستغانم، كما نوه لخطورة وضعهم نتيجة ندرة السميد (القمح) ونقص الشعير، مما أدى إلى غلاء المعيشة

وارتفاع ثمن المواد الغذائية، مما سيؤدي حتما إلى نشوء اضطرابات واحتجاجات من شأنها تهديد الحياة الأمنية للسكان.

بالإضافة إلى الجوانب الاجتماعية والصحية ،حيث طالبوا بإنشاء مقر تمريض في منطقة مستغانم، التي كان يعاني فيها الجزائريين وضعا صحيا متدهورا، طرحت القضية على رئيس الدائرة بتاريخ 27 جوان 1924، الذي وافق على إنشاء مركز تمريض خاص بالجزائريين في مقر الدائرة[42] . نظرا لما يمكن أن تقدمه مثل هذه المراكز من خدمات مجانية على مستوى التطبيب والصيدلة[43].

كما طرح **بن داني** مع بقية أصدقائه أعضاء المجلس العام الجزائريين الخلل الموجود على مستوى الطرق الرئيسية التي تصل مقاطعة مستغانم، بالمدن المجاورة، كما اهتموا بتموين المدارس الطلابية للجزائريين فاقترحوا تخصيص ميزانية لهم وذلك في جلسة 22 أكتوبر 1924[44].

وفي 30 أكتوبر 1924 طرحت قضية تأجيل تجنيد الطلبة الجزائريين من أجل السماح لهم بإكمال دراستهم، وذلك وفقا لما أقره قانون 04 فبراير 1914 الذي منح الجزائريين حق المطالبة بحقوقهم [45].

نلمس من خلال مناقشات أعضاء المجلس العام والاقتراحات التي تقدموا بها، مدى اهتمامهم بضرورة تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لسكان مقاطعة مستغانم، كما هو الحال بالنسبة للمقاطعات الأخرى، التي كانت تعاني

كثيرا من نقص الهياكل التعليمية المرافق الاجتماعية والصحية، مما جعل اهتمام المنتخبين ينصب حول هذه الملفات.

خامسا– انتخابات المفوضية المالية18 أفريل 1920:

يعد مجلس اللجان المالية بمثابة البرلمان الجزائري، وصاحب السلطة في المسائل المالية، أسس بمقتضى مرسوم 23 أوت 1898 وقانون 19 ديسمبر1900، من أعماله الاهتمام بقضايا دافعي الضرائب، والقيام بدراسة ميزانية الجزائر، وتقرير ما يلزم تنفيذه بعد عرض القضايا على المجلس الأعلى ومجلس الشورى، الذي يتولى المصادقة عليها قبل دخولها حيز التنفيذ، و يتشكل مجلس اللجان المالية من ثلاثة أقسام، وينتخب كل قسم نوابه على حد[46].

القسم الأول: يمثل المعمرين (Colons): الذين سينتخبون 24 عضوا على مستوى العمالات الثلاث (وهران، الجزائر، قسنطينة).

القسم الثاني(Non colons): يمثل رجال الحرف الحرة والصناعات من الفرنسيين، و الذين سينتخبون 24 عضوا على مستوى العمالات الثلاث.

القسم الثالث: السكان الجزائريين (الأهالي Indigènes): الذين يشكلون الأغلبية لكنهم سينتخبون 21عضوا على مستوى العمالات الثلاث ، وسيتوزعون على الشكل الآتي:

5 نواب من عمالة الجزائر، 5 نواب من عمالة قسنطينة، 3 نواب من عمالة وهران، نائبان معينان من العامل لتمثيل المناطق العسكرية، و6 نواب من منطقة القبائل .

شهدت مستغانم انتخابات اللجان المالية في 18 أفريل 1920، حيث ترشح كل من **لطرش أحمد** و **اسكندر مزاري**، وعلى غرار مقاطعات العمالة الغربية ساد بمستغانم التيار المحافظ بنجاح **لطرش أحمد** خلال هذه الانتخابات، وربما يرجع ذلك لانتمائه إلى الزاوية السنوسية المتمثلة في زاوية بن تكوك [47]، التي دعمت نجاحه وقد بلغ عدد الأصوات المتحصل عليها 4224 صوتا [48]،ولم يتحصل **اسكندر مزاري** سوى على 269 صوت[49]، علما أن عدد المسجلين بلغ 7326مسجلا ، و قدرت الأغلبية بـــ2257 صوت.

وقد أشار تقرير من الإدارة الاستعمارية إلى تقدم **بن كريتلي مصطفى** للترشح لكنه رُفض[50]، ويبدو أن عدم قبول ترشحه يرجع إلى كونه شخصا غير مرغوب فيه، فربما رأت فيه الإدارة الاستعمارية شخصا يعارض مصالحها ولا يسير وفقا لإرادتها، بخلاف لطرش أحمد* لكونه أحد المنتمين إلى طريقة ابن تكوك التي دعمت نجاحه بنسبة كبيرة[51] ، و هاهنا يظهر لنا جليا سيطرة الاتجاه المحافظ مابين سنوات 1919– 1920 التي ترشح خلالها أشخاص لديهم مكانتهم الاجتماعية من العائلات العريقة والمالكة للأراضي.

وعن تأدية لطرش أحمد لمهمته النيابية، فلقد طالب من خلال جلسات المجلس المالي بإنشاء مركز شرطة بحي "تجديت" ، أين يتمركز أغلبية الجزائريين وهذا للحفاظ على الأمن العمومي، علما أن "تجديت" حي "عربي" يقطن به 12000 ساكن، لكنه يفتقد إلى اهتمام السلطات المحلية كما انه يحتاج إلى النظافة و الرعاية، لذلك ألح لطرش أحمد عن هذا المطلب، الذي اعتبره سهل الاستجابة[52].

وفيما يخص الوضع المالي، فلقد تقدم الأعضاء الجزائريون باقتراض مبلغ مالي بقيمة 25 مليون لتحسين وضع ممثليهم، وكثيرا ما أشار مجمل الأعضاء الجزائريون إلى المشاكل وضرورة تسديد الديون، لذلك طالبوا من الحكومة الفرنسية تخصيص مبالغ مالية لمساعدة الفلاحين الجزائريين.

برغم كل ما بذله الأعضاء الجزائريين من مجهود لتحسين الأوضاع الاقتصادية للجزائريين، لم يكن لديهم أي تأثير أو وزن في هذه المجالس ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي، كما لم يكن لهم حق المشاركة في مناقشة الميزانية كما هو الحال بالنسبة للأوروبيين.

سادسا–انتخابات المجلس البلدي 3 ماي 1925م

نظمت انتخابات المجلس البلدي لسنة 1925 على نفس مسار الانتخابات البلدية لسنة 1919، وقد بلغ عدد المسجلين 1218 مسجلا، تميزت هذه

الانتخابات بترشح الاتجاه المحافظ، الذي ظل ينشط ضمن الحياة السياسية بمستغانم، حيث ظهر من خلال قائمتين: الأولى باسم بن **قريقش خليل**، والثانية باسم **مرياني الأوروبي** كاتب المحكمة .

وقد أعلن عن أسماء أعضاء قائمة بن قريقش في 3 ماي 1925، التي ضمت[53] :

- سي يعقوب إبراهيم – بن داني محمد (الشاب)
- بن كريتلي هواري – بالغربي معزوز
- بالبشير مكي – بكلة محمد
- بن يخو محمد – عليوة عبد الرحمان
- بن يخو طيب – بن سماعيل محمد
- بن داني محمد

حصيلة العملية الانتخابية كانت كالآتي عدد المسجلين: 1218 مسجلا، عدد المصوتين: 976 مصوتا، منها 949 صوتا معبرا عنه، 27 صوتا ملغى أما نتائجها فهي حسب تعليق جريدة **التقدم**[54] **ATTAKADOUM** فإن القائمة التي ترأسها **بن قريقش** هي التي تفوقت، ولكن الجريدة فضلت نجاح قائمة كاتب المحكمة **مرياني** الأوروبي وصرحت بالسير الجيد للعملية الانتخابية، غير أنها لم تكن

نزيهة، كما شككت جريدة **Ain Sefra** أيضا في شفافية الانتخابات[55]، على غرار ما اتسمت به الانتخابات البلدية لسنة 1925 بمدينة الجزائر[56].

بالرجوع إلى لائحة 1919 ومقارنتها بلائحتي 1925 نلحظ ما يأتي:

1- إعادة ترشح كل من بن كريتلي هواري ، وبن اسماعيل محمد، بن يخو الطيب، بن قريقش خليل وسي يعقوب إبراهيم، مما يدل على سيطرة بعض العائلات على الحياة السياسية بمستغانم.

2- انسحاب بن عليوة أو عليوة مصطفى، في حين تقدم إلى الترشح عليوة عبد الرحمان سنة 1925، مما يوضح بقاء الاسم العائلي بن عليوة مستمرا في النشاط السياسي، وبقاء بن داني محمد ضمن القوائم الانتخابية لأعضاء المجلس البلدي، الذي أعاد الترشح ضمن قائمة بن قريقش خليل المتفوقة خلال الموعد الانتخابي لسنة1925.

ونجد أيضا ضمن هذه القائمة أحد المرشحين المدعو بن داني محمد (الشاب).

ما يدل على أن أحدهما يكبر الأخر سنا، والذي يؤكد لنا ذلك حملة بن داني محمد أثناء انتخابات المجلس العام، التي جاء في نهايتها بأنه أحد مالكي الأراضي وعضو في المجلس البلدي[57] و ذلك ما منحه خبرة سياسية في الحياة النيابية كما ساعدته تجربته بالمجلس البلدي على اكتساب شعبية دعمت وجوده في الحياة السياسية.

أما عن ترشح الأوربيين ضمن القوائم الانتخابية الخاصة بالجزائريين، فذلك ما نستغرب وجوده، ونذكر البعض منهم على مستوى مدينة مستغانم:

"**دلغرانج روني**" و "**بالغاروني**" "**ومريايني**"، وقياساً إلى ما قاله الدكتور مهديد الذي أرجع سبب ترشح الاوروبي "**هنري شالوم**" مع الجزائريين خلال انتخابات 1919 بوهران إلى تعاطفه مع الجزائريين ودفاعه عن مصالحهم[58]، قد يكون هؤلاء اللأوربين متعاطفين مع الجزائريين.

سابعًا– الحضور النيابي بالمجس العام 1925 –1931:

حدد تاريخ تجديد انتخابات المجلس العام في 11 أكتوبر 1925، وكان على مقاطعة مستغانم الدائرة الانتخابية الثالثة، إعادة التصويت لانتخاب نائبها بالمجلس العام، من خلال مداولات المجلس العام يتبين لنا أن "**ابن داني محمد**" هو الممثل خلال الفترة النيابية 1925 -1931.

أما بالنسبة لمداخلات **ابن داني**، فإنه طرح مع بقية الأعضاء قضية إنشاء مراكز طبية وتوفير الدواء، لتحسين الأوضاع الصحية للمرضى الجزائريين الذين يزداد عددهم سنويا[59]، ورغم إلحاح الأعضاء على هذا الطلب إلا أن الإدارة الفرنسية لم تستجب له، إلا بعد انعقاد دورة المجلس العام في أكتوبر 1927[60].

ونظرا لسوء الوضع الذي عانى منه الجزائريون، تأسس مكتب خيري بمنطقة مستغانم في 14 جوان 1924 من قبل الأعيان وأصحاب المال بالمنطقة

لغرض مساعدة الفقراء والمحتاجين الجزائريين لسد حاجيات سكان الحي العربي "تجديت"، ومن الأشخاص الذين ساهموا بمساعداتهم المالية:

بن اسماعيل أحمد، لطرش أحمد، بن برنو الحاج، سي عبد الله بن عمور، بلعيدوني الحاج عبد القادر، بو دينار بن عودة، بن ملوكة ، بن قيطاط عبد القادر، بن تومي عبد الله، حمو ولد ميسوم، بن تازي سي أحمد، خلوفي غالي، بن سليمان محمد، بن داهية ميلود، بلقندوز عصمان، قريقش محمد و غيرهم [61].

و ما يمكننا استنتاجه من خلال ظهور هذه الأسماء، أنها تنتمي إلى عائلات غنية وهو ما عزز وجودهم في الحياة السياسية، فكان من بينهم أعضاء المجالس البلدية والمجلس العام ومجلس المفوضية المالية.

هذا وقد ألح الأعضاء الجزائريون على تحسين هذا الوضع، مما جعل السلطات الفرنسية تخصص ميزانية سنوية للجزائريين بقيمة 75.200 فرنك فرنسي منذ سنة 1927، وأعدت لهم قسما خاصا بالفحص المجاني في كل من مستغانم، وهران، معسكر على سبيل المثال[62].

ثامناً– الحضور النيابي للجزئريين في المجالس المالية لمستغانم 1925 – 1932 :

حدد تاريخ انتخابات أعضاء المجلس المالي في 14 ديسمبر 1925، حيث مثلت مستغانم وملحقاتها الدائرة الانتخابية الثالثة، وعلى غرار مقاطعات عمالة وهران حضرت مستغانم لهذه الانتخابات، لكن لم تطلعنا الصحف المحلية ولا

الجهوية على حملات المترشحين وعلى نتائج الانتخابات، إلا أننا استعنا بمداولات المجلس المالي للفترة النيابية 1925 -1932 حيث نستنتج أن المفوض المالي هو "**لطرش أحمد**".

وقد تمثلت مناقشات المفوض المالي لمقاطعة مستغانم في الدفاع عن المصالح الزراعية للقياد في الدواوير التابعة لهم، كما طالب من السلطات المعنية توضيحا عن سبب منع موظفي الإدارة الاستعمارية من إشتراء الأراضي، إلا أن السلطات الفرنسية رفضت الإصغاء لهذا الطلب مع دعوتها بإلزامية احترام القوانين السارية على كافة الموظفين لدى الإدارة الاستعمارية بما فيهم القياد [63].

وكانت قضية فتح غابات منطقة مستغانم من بين اهتمامات **لطرش أحمد وبن شنان*** و المنتخبين الجزائريين في منطقة القبائل، وبما أن الاقتراح كان محل اهتمام معظم الأعضاء الجزائريين، أوجب على السلطات الفرنسية، فتح تحقيق لإيجاد حل لهذا الإشكال[64]، وهو ما يوضح لنا مدى أهمية الغابات خاصة بالنسبة للفلاحين الكبار الذين كان منهم القياد وذلك لما يربطهم بها من مصالح اقتصادية.

وأما عن القضايا القانونية فقد طالب **لطرش أحمد** بتسوية وضعية الجزائريين الإدارية التي منعت الكثير منهم من ممارسة حقوقهم المدنية كالزواج والطلاق مثلا، بسبب عدم اكتسابهم للوثائق اللازمة كبطاقة التعريف وشهادة الميلاد[65].

وعن إنشاء المؤسسات التعليمية، فقد طرح لطرش أحمد مع غلام الله (تيارت) وآخرون ضرورة إنشاء مراكز تعليمية تقنية ومهنية، فردت عليهم السلطات المعنية بإمكانية إنشاءها شريطة أن تشمل الأوربيين والجزائريين على حد سواء(66).

وخلاصة القول أن معظم ممثلي الجزائريين بالمجالس المالية كانوا من دعاة الاتجاه المحافظ الذين قال فيهم **مارتينيز**: "أنهم خدموا فرنسا بإخلاص خاصة في المجالس المالية، وأن مواضيعهم لم تخرج عن كونها قضايا اقتصادية أساسا إضافة إلى تأييدهم لفرنسا وفقا لما يربطهم بها من مصالح ويتم ذلك مقابل محافظة السلطات الفرنسية على مصالحهم"(67).

تاسعاً– الانتخابات البلدية 5 ماي1929:

نظمت هذه الانتخابات عشية احتفال الاستعمار الفرنسي بمئوية احتلاله للجزائر، حيث تقرر تاريخ إجراءها في 5 ماي 1929، وعلى غرار المدن الأخرى شهدت مستغانم انتخابات المجلس البلدي، حيث تقدمت جريدة عين الصفراء L'Ain Sefra" في إحدى صفحاتها " بحملة انتخابية **لابن كريتلي سليمان** جاء في مضمونها:

"علمنا من مصدر موثوق أن صديقنا **بن كريتلي سليمان**، يحضر حاليا للانتخابات البلدية المقررة في 5 ماي 1929، ضمن قائمة تحتوي على شباب

نشطاء، مثقفين وقادرين على الدفاع عن مصالح إخوانهم، وهذه القائمة ستظهر قريبا"[68] .

وعرفت القائمة باسم "**الوحدة والوئام**" "Union et Concorde" وهي تحتوي على المترشحين: [69]

- بن كلة محمد – بن غالي عبد القادر
- بن داني محمد – سي يعقوب إبراهيم
- بالغربي معزوز – بن قيطاط حبيب
- بن داني (محمد الشاب) – بن كريتلي محمد
- بلبشير مكي – بن هندة صالح
- بن كريتلي سليمان – بن إسماعيل مصطفى

كما قام **بن إسماعيل حميد**[70] بحملة انتخابية كان نصها:

" *لي الشرف أن أحمل إلى المنتخبين الجزائريين، أنني لا انتمي لا من قريب ولا من بعيد إلى أي اتجاه، غير أنني أحترم حقوق العائلات وأحافظ على نزاهة ضميري، وكفرد مسلم أبلغ رفاقي أن يعتبروا الانتخاب واجب لكل مواطن، وأن يتقدموا إلى صناديق الاقتراع بضمير حي لاختيار ممثليهم* ".

كما ترشح **بن زفطة عبد القادر** خلال هذه الانتخابات، بعد ترشحه السابق في الانتخابات البلدية لسنة 1925 ضمن قائمة ماريانى التي لم تتفوق، وقد

أعلن في الفاتح ماي 1929، عن قائمته التي احتوت على ستة أعضاء من المنتخبين السابقين، ولأول مرة يظهر كل من بن كريتلي محمد، بن هندة صالح، بن غالي عبد القادر، بن سماعيل مصطفى، بن كريتلي سليمان، بن قيطاط حبيب، ومما هو ملاحظ فإن هذه الشخصيات تنتمي إلى أعيان المنطقة، إضافة إلى اتجاهها المحافظ، والتي ظلت تسيطر على الحياة الانتخابية بمستغانم خلال فترات متلاحقة.

أما عن النتائج الانتخابية 1929 – 1935 فقد تمخضت عن نجاح معظم المترشحين ضمن قائمة "الوحدة والوئام"عدا فشل مترشح واحد (بن داني محمد الشاب) الذي يبدو أن **ودني بوعسرية** قد حل مكانه[71]، غير أن القائمة سرعان ما نقص نصابها بوفاة كل من بن داني محمد وبن كريتلي سليمان[72].

أما ودني بوعسرية فكان أحد المدرسين المتقاعدين ومنتخبا بلديا خلال الفترة النيابية 1929 -1935، ولذلك نظم له احتفال كبير[73] بإشراف من رئيس بلدية مستغانم Lemoine Andrien " ليموان أندريان"، و منح خلاله "صليب وسام الشرف (Croix de la légion d'honneur) ، وقد حضر الاحتفال جمع من الشخصيات الجزائرية البارزة في المنطقة من بينهم بعض أعضاء المجلس البلدي: كابن إسماعيل مصطفى، بن كريتلي محمد، بلعربي معزوز، بن هندة صالح، بلغالي سي عبد القادر وشخصيات أخرى:

كابن قيطاط عبد الرحمان، بن زحاف "كاتب لدى محامي"، بن برنو بن صابور، بوزيان "مفتش شرطة" وآخرين من نبلاء المنطقة[74].

وتولى رئاسة هذه التظاهرة الدكتور بن تامي (ابن تمامي) تحت إشراف رئيس بلدية مستغانم ومساعديه.

وتعد هذه التظاهرة تعبيرا عن مدى انسجام النخبة الجزائرية المثقفة مع الفرنسيين، وقد عبر رئيس بلدية مستغانم عن وفاء وإخلاص **ودني بوعسرية**، إضافة إلى أنه أول مترشح يتفوق في الانتخابات البلدية لسنة 1929 بنسبة كبيرة، باعتباره حاملا للواء الديمقراطية، كما نوه رئيس البلدية إلى إلزامية تكريم القائمين على التظاهرة[75].

خاتمة:

ما يمكننا أن نخلص إليه من خلال دراستنا لمسألة انتخابات الجزائريين في الفترة مابين 1919–1930م هو: أنّ توسيع القاعدة الانتخابية للجزائريين، لم يكن عشوائيا فالإدارة الاستعمارية سعت من خلال ذلك الإجراء إلى إلحاق الجزائريين المثقفين والعائلات العريقة والمالكة للأراضي بالمخطط الاستعماري، فكان التمثيل النيابي بمقتضى قانون1919م مقتصرا على القياد والعائلات العريقة ومن لهم صلة وثيقة بفرنسا[76] والتي يمكن أن يعول عليهم للعب دور الوساطة بينها وبين المسلمين الجزائريين، مما أحدث خيبة أمل كبيرة في أوساط النخبة الذين

كانوا يتوقعون ارتقاء أغلبية الجزائريين إلى مرتبة المواطنة الفرنسية مع حفاظهم على أحوالهم الشخصية كمسلمين، نظرا للتضحيات الجسام التي قدمها أغلبية الجزائريين في سبيل تحرير فرنسا إبان الحرب الكونية الأولى .

التهميش:

1-رابح تركي: "التعليم القومي و الشخصية الجزائرية (1931-1956م). "ط1، الجزائر، الشركة الوطنية للكتاب، 1975، ص66.

2- أبو القاسم سعد الله :" الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930)"،ج2 ،ط4 ،دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ص307 .

3 – أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945،ج3، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان،1992، ص15.

4 – أبو القاسم سعد الله ، المرجع السابق، ج2، ص27.

5 - Martin (c) ,l'histoire de l'Algérie 1830 – 1962, fils ayoun, Paris, 1963, p264

6- شارل روبير أجيرون:"تاريخ الجزائر المعاصرة"، تر: عيسى عصفور، ط2 ، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، ص116.

7 – قانون فبراير 1919 أصدره البرلمان الفرنسي بإلحاح من كليمنصو رئيس وزراء فرنسا وبعض المعتدلين من النواب أمثال بوان كاري وقد اعتقد هؤلاء بأن هذا يمثل المكافأة اللائقة بالجزائريين مقابل جهدهم في الحرب الكونية الأولى1914-1918م ينظر كل من:

– شارل أندري جوليان، .إفريقيا الشمالية تسير، ترجمة المنجي سليم وآخرين، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976، ص49. و جمال قنان : قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر، المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر والإشهار، الجزائر، 1994، ص181.

8- Collot (C) ,Henri (R), le mouvement national Algérien,2éme Ed,.O.P.U, Alger1981, p 31

9 – أبو القاسم سعد الله :المرجع السابق،ج2 ، ص274.

10 – جمال قنان : *المرجع السابق*، ص181.

[11]– أبو القاسم سعد الله :المرجع السابق، ج2،ص ،ص273–274.

[12] - Norbert BelAnge, Les juifs de Mostaganem ,L'Armattan., Pris,1999 , p15.

13- Valeroy luc, et Bensadoun Henry, L'Orarnie Biographique, Heintz, Oran, 1934, p158.

[14] Tinthion (R),L'Oranie Sa Géographie Ses Centres Vitaux,Fauque,Oran 1952, p49

[15] - Tihirant (L) , Mostaganem et ses environ, Engéne,Mostaganem ,1912,p29, 159.

[16] - op cit Valeroy luc, et Bensadoun Henry, P158.

[*] **الحضر** : الطبقات السكانية القاطنة بالمدن والتي تعود أصولها إلى الفترة الإسلامية وما انظم إليها من أندلسيين وأشراف، وقد تميز الحضر بعاداتهم وتقاليدهم الخاصة وبوضعهم الاجتماعي المميز، مما جعلهم يؤلفون طبقة اجتماعية ميسورة ويشغل أفرادها في المهن الصناعية ويتولون وظائف السلك القضائي و التعليمي وقد ظهر في هذه الطبقة الصناع المهرة والتجار النشطون والبحارة المغامرون والفقهاء والعلماء الأفاضل.

سعيدوني ناصر الدين، البوعبدلي المهدي، الجزائر في التاريخ ،الجزء الرابع، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص97.

[*] **الكراغلة** :تكونت هذه الجماعة نتيجة تزاوج أفراد الجيش التركي" الانكشارية" بنساء البلاد، وظهرت لأول مرة في المدن التي تقيم بها الحاميات التركية وهي: الجزائر، تلمسان، معسكر، قلعة بني راشد، بسكرة، فسنطينه، مستغانم، مازونة ، مليانة، المدية، البليدة، القليعة وعنابة.

سعيدوني ناصر الدين، البوعبدلي، المهدي، المرجع السابق، ص 94.

[17]- Tinthion, *op cit*, p49.

[18]- Kehl (C), *op cit*, P466.

19 – مهديد ابراهيم، انتخابات الأهالي بوهران،شهادة الدراسات المعمقة،وهران،جوان 1976، ص ص 25، 26.

20- . Kehl (C), Le recensement Algérien de 1931 et la population de L'Oranie, EXPK, S.G.O. P 466.

[21] - مهديد إبراهيم، المرجع السابق، ص23.

[22]- Bulletin Officiel de l' Algérie , Année 1919 , Article N1, P 428

[23] - نفسه، ص20

[24] -A.W.O,*L'Ain Sefra* , N 2403.

[*]- أسبوعية تأسست 1833 وفي سنة 1936 اتخذت موقفا مضادا للجبهة الشعبية بالمقابل تعاطفت مع الحزب الشعبي الفرنسي

[25]– مهديد ابراهيم، المرجع السابق، ص38.

[26] - Collot claude,op cit,P59

[27]- مهديد ابراهيم، المرجع السابق، ص47.

[28] -.A.W.O, Mostaganem, 20 décembre 1922.

[29] - Nouschi (A), la Naissance de Nationalisme Algérien 1914- 1954, Minuit, Paris, 1986, p41.

[30] -Kaddache Mahfoud, La Vie Politique à Alger, 1919-1939,S.N.E.D ,Alger,1970. P16.

[31] -A.W.O , Mostaganem, 20 novembre 1920, la misère dans l'arrondissement de Motaganem

[32] -.Idem.

33– سعد الله أبو القاسم، المرجع السابق، ص287.

34– مهديد ابراهيم، المرجع السابق ، ص21.

[35]- Bulletin officiel de l'Algérie, 1920, p349.

[36]- Idem.

[37] -A.C.O, Caisse 6, Révision des listes électorales, 1919 N°1975.

[38]-D.A.W.O. L'Ain Sefra ,N° 2409, 29/01/1920.

[39]-D.A.W.O, Délibération de conseil général, 1920.

[40] -A.B.C.O, Echo d'Oran, N° 17.524, 1 février 1920. -

[41]– استنادنا على هذا التحليل بناءا على ما أوضحته لنا معلومات الحملة الانتخابية لبن داني محمد في 29 جانفي 1920 السابق ذكرها.

[42] -A.W.O, délibération de conseil général 1924, séance 30/10/1924. - [42]

[43]-A.W.O, Délibération de conseil général 1925 séance 23/10/1925,.

[44]-A.W.O, Délibération de conseil général, 23 Mai 1925.

[45]- Ibid.

[46] – مهديد إبراهيم، نفسه، ص22.

[47] - A.W.O, B201,B.M.I.E Oran 3 janvier1939 .

[48] -A.N.A. 0556. Préparatif et exécution d'élection de la délégation Financière IBA.ELA.131 Résultat 18/02/1920.

[49]-Idem.

[50]-Idem.

*لطرش أحمد شغل منصب قايد وهو من أولاد الشافة أبناء عم بن تكوك.

[51] -Idem

[52] -A.W.O, series F, IF EX 9774, Mostaganem 7 November 1920.

[53] - A.W.O ,Mostaganem, 3 Mai 1925

54– جريدة التقدم: ظهرت سنة 1923 وهي ذات توجه ليبرالي، هدفت إلى التأثير على الرأي العام الجزائري، كان يديرها الدكتور ابن التامي. نظر:محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية 1847–1939، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص 48.

[55] -A.W.O, Ain Sefra,1 juillet 1925-[55]

[56]Kaddache Mahfoud,La vie Politique à Alger 1919-1939,S.N.E.D,Alger,1970, p 80

[57]A.W.O, Ain Sefra,29 ,janvier

[58]– مهديد ابراهيم، نفسه، ص38.

[59]A.W.O, Délibération du Conseil Général, 23 Octobre ,1925.-

[60]A.W.O, Délibération du Conseil Général, 23 octobre 1927.-

[61] -AW.O, L' Ain Sefra, N° 2691, mercredi 12 août ,1925.

[62]-A.W.O, Délibération du Conseil Général, Rapport du préfet sur La situation du départements et sur l'état des différents services publiques, 1928.

[63] -A.W.O, Délégations financières, Séance de 12 Mai 1927.

*– بن شنان: محمد بن شنان ولد سنة 1873 بمعسكر، باشاغا وكان رئيسا لقسم المفوضية المالية "الأهلي" الجزائري وعضوا بالمجلس الجزائري الأعلى.

Veleroy (L), Bensadoun (H), opcit, p88.

[64]-A.W.O, Délégations financières, Séance de 18 Mai ,1927 .

[65]-A.W.O, Délégations financières, Séance de 21 Novembre, .1930

[66]-A.W.O, Délégations financières, Séance de 15 Décembre, 1930

[67]– أبو القاسم سعد الله، ، المرجع السابق، ص293.

[68] -A.W.O, L'Ain Sefra , N° 2880 ،mercredi 24 Avril 1929.

[69]-A.W.O, L'Ain Sefra,، N° 2882 ،lundi 1 Mai1929. -

[70] -IDEM

[71]-Valeroy Luc et Bensadoun Henry,op cit, P. 299.

[72] -Idem, p 158

[73]-A.W.O, Tribune de Mostaganem, N°33, Mardi 3 Juillet 1934.-

[74] - Idem.

[75]- Idem

[76] - Collot (C), op cit.p50